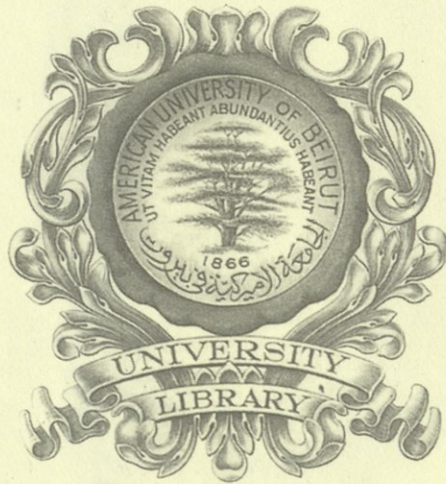
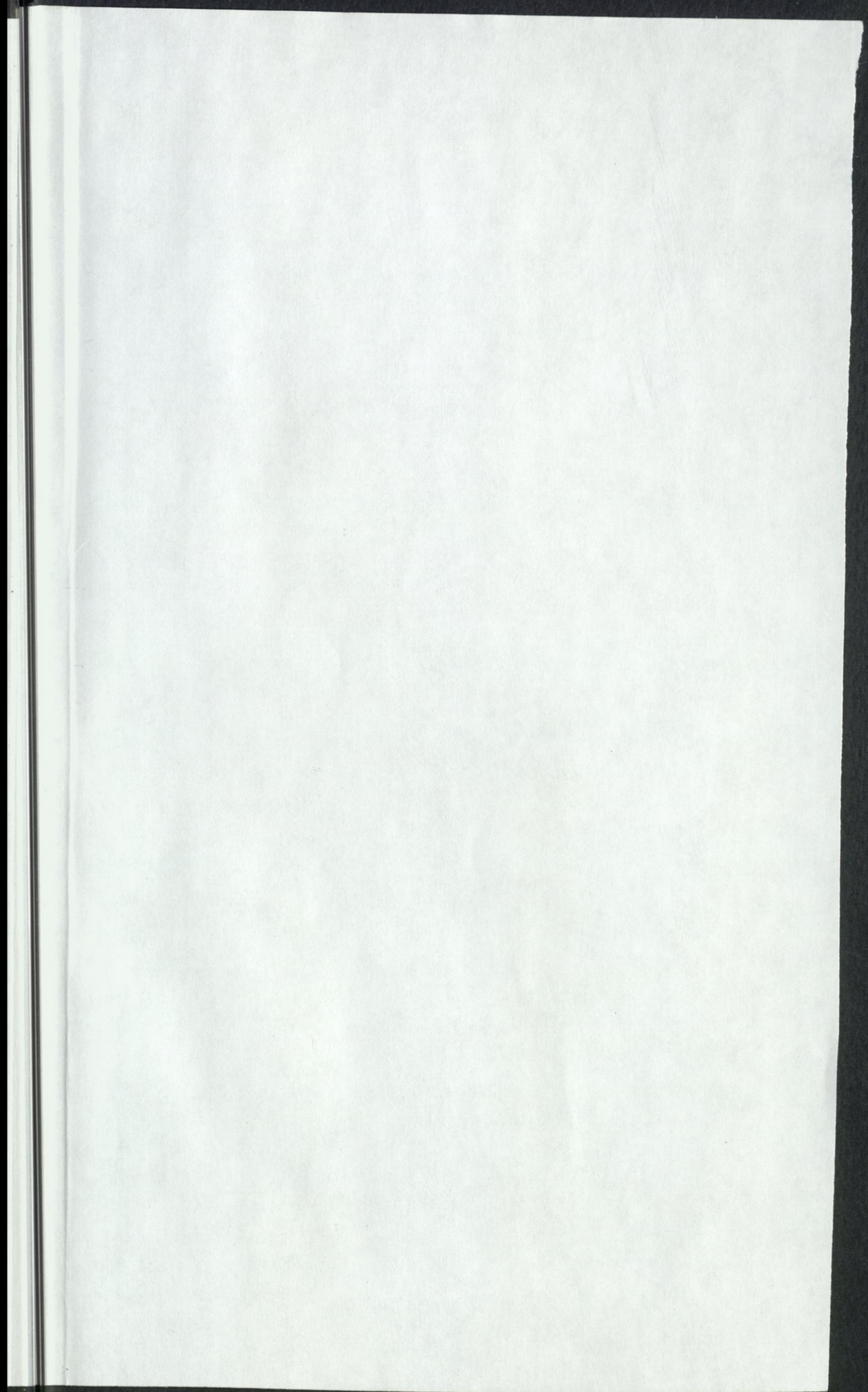


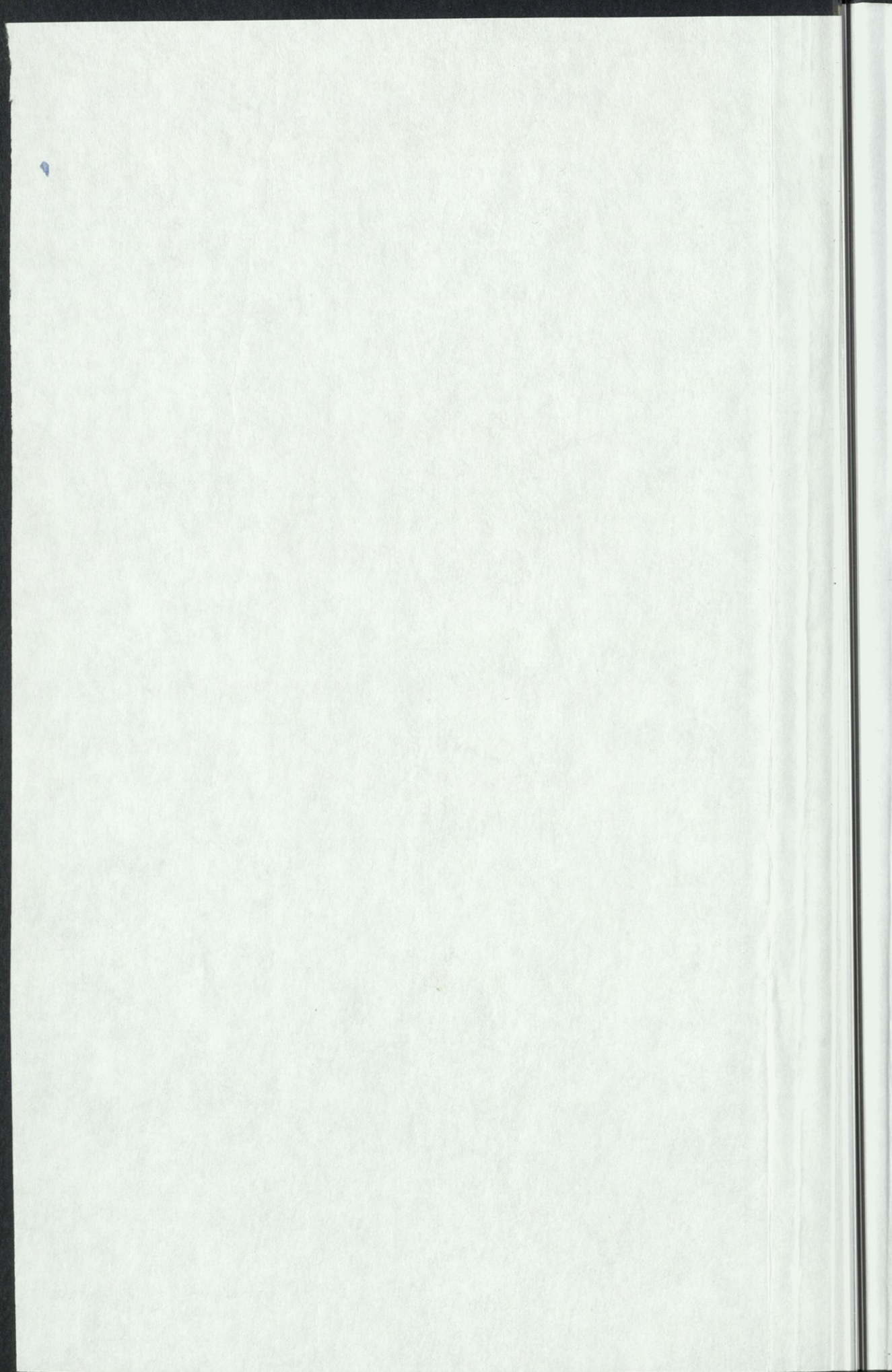
Small vertical text on the left edge, likely a library or archival stamp.

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



A.U.B. LIBRARY





1-6-41

CA
320.95692
G 322tA

تقويم لبنان

تصاميم وبرامج

كما تكونون يولى عليكم
والناس على دين ملوكهم

تأليف

موريس الجميل

بيروت

١٩٥٣

سنة ١٢٥٠

ابن جعفر

كتاب راجع في...

كتاب راجع في...

كتاب

كتاب

٥٥

٦٥٢١

فهرس

صفحة

١	وكما تكونون يولي عليكم
٢	التوقيع
٤	علمنا وتاريخها
٦	الاعتداء على لبنان
٧	جهاز جهنمي
٨	التفكيك السياسي والاجتماعي
٨	الاقطاعية الطائفية
١١	التفكيك الاقتصادي
١١	افقار لبنان المزمّن
١٢	النتائج على الافراد
١٢	النتائج على الجماعات
١٣	النتائج على الجهاز الحكومي والاداري
١٦	العلاجات
١٦	في الحقل الاقتصادي
٢٠	في الحقل السياسي

	تصفه
بمبدأ ما في زناوية كوا	١
وهي	٢
لغزاة في اللغة	٣
فيها ربه والمفتاح	٤
بوجه	٥
بذلك ما في ربه ليسا شلي كفتا	٨
قبة لغا في اللغة	٨
رقة لغتة لا شلي كفتا	١١
رقة لغا في اللغة	١١
رقة لا ربه وفتا	٢١
ت له في ربه وفتا	٢١
رقة لا ربه وفتا	٢١
ت له لغا	٢١
رقة لغتة لا ربه وفتا	٢١
رقة ليسا ربه وفتا	٢٢

وكما تكرون يولى عليكم

نجد هذا الفرض من الشكايات التي تقصدها في الآونة الأخيرة . نستحاول اليوم معرفة من من الشعب والحكام والأوضاع . مسؤولون في لبنان عن الحالة التي تنبسط فيها البلاد في أيامنا هذه .

الحكام يتهمون الشعب ، ويعتقدون أنهم يجدون مبرراً لهم في قولهم :
« وكما تكرون يولى عليكم » .

في حين ان هذا القول ينطوي على اعتراف صريح بأخطائهم .

والشعب من جهته يعترض بان فهذا القول يجب ان يعكس حتى يكون صحيحاً وان المثل السائر في فرنسا القسمة .

هذه الدراسة نشرها

الاستاذ فيليب ض. الكفوري

وطبعت على الآت

مطبعة العمال اللبنانيين

وهكذا قد يطول النقاش والحاشية ان لبنان - لبنان

يرى ان الحكام والحكوميين ، وقد شروا الجدل ، يجدون من الاسباب ان يتقوا على انهام مؤسسات الدولة ويعملوا بتقويتها .

لثبات هذه الفكرة من الإصلاحات التي طالما تراوحت بين شروع في العمل فإعمال ، فاستئناف عمل ، تعديل ، فترك ، وانتهت في طالب الاعيان الى اقل من يستحق اصلاحات اخرى .

واعلم هذه المزامم المتكررة من حطانات يعتقد ان لغة نوعاً من الاشتراك بين الحاكمين والحكوميين ، اذ يرفض كلاهما الاقرار باخطائه ، وسواء كان هذا التناهي مقصوداً او غير مقصود فإنه يضعنا في مأزق ، واصبح اللبناني ، وقد انحطت مقبولاته بفعل الفشل الذي آلت اليه محاولات الإصلاح .

بمساهل يجد اذا كانت بلاده قابلة للحياة .

ويشغلون ، فينتقل بعضهم الى الشرق ، وآخرون الى الغرب ، يجدونهم امل

كاذب . اما رأينا احدي جيراننا بيروت تقمر بقاء لبنان بقاء وقتياً بفضل

لحم قنديل
ريوفلا . رط بيليا غلنسا
ش ١٧٤ رط شعلع
ريوفلا رط غلنسا
ش ١٧٤ - رط غلنسا

وكما تكونون يولى عليكم

نجاه هذا الفيض من الشكايات التي تغمرنا في الآونة الحاضرة . سنحاول اليوم معرفة من من الشعب والحكام والاوزاع . مسؤول في لبنان عن الحالة القلقة التي تنخبط فيها البلاد في ياس متعظم .

الحكام يتهمون الشعب ، ويعتقدون انهم يجدون مبرراً لهم في قولهم :
« وكما تكونون يولى عليكم » .

في حين ان هذا القول ينطوي على اعتراف ضمني بأخطائهم .
والشعب من جهته يعترض بان هذا القول يجب ان يعكس حتى يكون صحيحاً وان المثل السائر في فرنسا القديمة .
« لهذا السيد هذه الرعية » .

انما هو الذي يصح تطبيقه في هذه الحالة لان الشعب اذا كان على ما هو عليه فما ذلك الا بخطأ قاداته .

وهكذا قد يطول النقاش ويتأبد ، على ان لبنان بلد التسويات ، ولذلك نرى ان الحكام والمحكومين ، وقد سئوا الجدل ، يجدون من الانسب ان يتفقوا على اتمام مؤسسات الدولة ويقولوا بتقويمها .

نشأت هذه الفورة من الاصلاحات التي طالما تراوحت بين شروع في العمل فاهمال ، فاستئناف عمل ، فتعديل ، فترك ، وانتهت في غالب الاحيان الى افلاس يستدعي اصلاحات اخرى .

وامام هذه الهزائم المتكررة من حقنا ان نعتقد ان ثمة نوعاً من الاشتراك بين الحاكمين والمحكومين ، اذ يرفض كلاهما الاقرار باخطائه ، وسواء كان هذا التعامي مقصوداً او غير مقصود فانه يضعنا في مأزق ، واصبح اللبناني ، وقد انحطت معنوياته بفعل الفشل الذي آلت اليه محاولات الاصلاح .

يتساءل يجد اذا كانت بلاده قابلة للحياة .

ويتاملون ، فيتطلع بعضهم الى الشرق ، وآخرون الى الغرب ، يجدوهم امل كاذب . اما رأينا احدي جرائد بيروت تفسر بقاء لبنان بقاء وقتياً بفضل

ضرورات مذهبية واقطاعية وديماغوجية لا تلبث ان تزول .
انه لسراب خطر .

على ان جوهر القضية ما يروح ، من حسن الطالع ، سليماً . واني ارى ليس فقط
انه لا يجب ان نياس من لبنان ، بل اعتقد ان اللبنانيين بقليل من الشجاعة
والادراك يستطيعون ان يعيدوا لبلادهم ايمانها بمقدراتها .

نعرف ان هذا الايمان قد تززع بصورة خطيرة بسبب الفشل المتكرر الذي
انتهت اليه مشاريع الاصلاح ، وان هذا الفشل يفرض علينا من وقت الى آخر
تفسيرات كالتى المعت اليها الآن . وهذا ما يحتم علينا بادىء ذي بدء ان نتعرف
الى اسباب الفشل الحقيقية ، لنقترح فيما بعد العلاج اللازم لها .

الترقيع

لو صورنا اليوميات اللبنانية خلال هذه السنوات الاخيرة على شريط سينمائي ،
ثم استعرضناها لكشفت لنا عن سلسلة غير منقطعة من الشكاوي المنبثقة من طبقات
الشعب جميعها وعناصر الامة بأسرها وادارات الدولة نفسها . فالحكام والشعب ،
والحكومة والمعارضة ، وارباب العمل والعمال يشكرون دون ما استثناء من
جملة اشياء كثيرة ومختلفة .

واية كانت صيغة هذه الشكاوي ، واياً كان الاشخاص الذين صدرت عنهم فان
الشريط يظهر لنا بتجرد ان الجهود المبذولة والتدابير المتخذة عوضاً عن ان تحد من
الداء قد زادت في تفاقمه واستشرائه .

اترانا قد اصبحنا اخشاباً عائمة ، عاجزين عن اية ردة فعل ، خالين من كل
اندفاع ، محرمين حتى من غريزة تنازع البقاء ومن درافعه المنقذة .
مهلاً سيداتي وسادتي . ما كان غرضي اليوم ان ازيد في كلاحة المصير الذي
يريدونه للبنان ، بل العكس تماماً .

لئن كانت الرؤية الاولى في لوحة الحالة لا تسمح لنا بان نتميز بالتفصيل قيمة
مركباتها المختلفة ، ولئن كانت توشك لاول وهلة ان تفسد حكمنا في كل ناحية
من نواحيها ، فان الرؤية الثانية ستمكنا من تحليلها جميعاً .

ونستطيع عندئذ ان نحل كل مركب في مرتبته الحقيقية حتى يتسنى لنا ان نستخرج من هذا الخليط من المشاكل السبيل الذي ينتهي بنا الى حل العقدة .
وماذا نرى اولاً ؟

تشخص امامنا مواضع متعددة من الشكاوي في اختلاط كبير ، وفي هذا الاختلاط الغامض لا يرى الواحد منا الا ما يتألم منه حالياً ومباشرة ، ويطلب التدابير التي يفترض انها صالحة لحل مشاكله حلاً فورياً دون ان يعتد بالعلاقة الوثيقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية او بالنتيجة النهائية التي تنشأ عن التدبير المطلوب التي قد تنتهي ، بحكم تلك العلاقة ، الى غاية تتعارض تماماً مع الغاية التي كان يتوخاها .
وماذا نرى بعد ذلك ؟

ان السلطات العامة ، اذ تتجاهلها المطالب المتناقضة في كل ناحية ، تجتهد في تليتها على علائها ، فتداوي هكذا نتائج الداء الاخيرة بحجامة عن اكتشاف علة هذا الداء وازالتها .

ولكنها لا توشك ان تزيل احدى تلك النتائج حتى تظهر اخرى ، بحيث نرى حكامنا بفعل هذا التجاذب ، مقضياً عليهم بالجمود حيث هم يدورون في حلقة مفرغة .

وهذا ما يفسر ان التدابير المتخذة ، ما كانت يوماً الا مجرد وسائل معدة لتسوية حدث ظاهري تسوية سطحية موقته ، ولنقل لتسوية عارض لا يعود معها بلغت حدته ، ان يكون عارضاً وحسب .

ولا نستطيع القول ان نمة اختبارية في الاساليب لان الاختبارية تفتقر الى الاعتماد على التجارب . وما الامر في الواقع الا ترقيم يلجأ اليه يوماً فيوماً دون ما لحة او نظرة اجمالية او فكرة موجهة .

والآن ، وقد شخصنا الداء على هذا الوجه فانه نفسه يعين الدواء : انه مهما كان هذا الداء خطيراً فما هو بالداء العضال ، شرط ان نقلع في الحال ونهائياً عن طرائق العمل القصير المدى . وان نعتد « الحطة » في البحث عن

الاسباب اولا وفي اختيار الحلول وتطبيقها بعدئذ .
 على ان اختيار هذه الحطة ليس حراً ، بل تفرضه حالتنا الراهنة فرضاً .
 ما هي اول خطوة نخطوها تجاه هذا الفيض من المطالب ؟
 تقضي « الحطة » ان نحل الترتيب في فوضانا بان نحال المطالب تحليلاً جديداً
 وذلك :

- ١ - بوضع معطيات المسألة الواجب حلها اي :
 - جمع مواضع المطالب بحسب ماهيتها .
 - استخلاص علتنا الحقيقية الاولى وذلك بالرجوع الى مصدرها .
 - التمييز في العناصر القائمة بين اسباب الاعراض ونتائجها .
 - واخيراً ذكر هذه العلل بالتسلسل .
 - ٢ - بوضع الحـل الملائم وتعيين طرائق تطبيقه ولا سيما فيما يتعلق بترتيب
 الاولوية في مرتبة الضرورات .
- بهذا العمل الاولي وحده يكون من المستطاع توفير التدابير اللازمة ، ظرفية
 كانت او ثابتة ، اعدادية او نهائية .

عللنا وتأثيرها

طالما علت الشكوى في لبنان ، واليوم اكثر من اي وقت آخر ، من
 حالته الاقتصادية القلقة . واصبح من المأثور القول ان الطائفية والاقطاعية - سواء
 كانت اقطاعية الاسياد القديمة ام اقطاعية محترفي السياسة اليوم - انما هما من
 الشوائب الوراثية اللاحقة بلبنان .

ولا يجدون ما يعرضونه علينا اقل من طلب الوحدة الاقتصادية مع جار غني
 حتى يستطيع لبنان الفقير ان يعيش بما عليه ، امما الطائفية والاقطاعية فهم
 يعتقدون ان بالامكان محوها عن طريق الحطب الرنانة والتصاريح .
 انه لاسلوب حاذق ، اذا صح القول ! وقد دلت عليه بالكفاية الانتخابات

البلدية الاخيرة وكانت شاهداً باهراً على حسناته ! ..

ومن العبث ، اذن ، ان نخدع انفسنا . اننا ما برحنا حيث نحن نعاني ادواءنا ،
ومن المتحتم علينا ان ننتهي بها الى الشفاء .

ولكنني ، قبل الشروع في درس طبيعتها ، ارى من الضروري الصعود الى
منابعها باستعراض بعض هنيئات من تاريخنا .

يدل تاريخ لبنان على ان هذا البلد ما برح يجالد بعناد نادر المثال لاثبات وجوده .
فهو بتلاحم عناصره ، وبنشاطه الذاتي ، وبوحدته كدولة قومية ، استمر خلال
ثلاثة قرون تقريباً خطراً مباشراً على السلطنة العثمانية التي حاولت عبثاً اخضاعه .
فقد انطوى على نفسه ، وعلى رغم تباين طوائفه ، استطاع ان يقاوم جميع النواكب
الداخلية او الخارجية .

وفيما كانت سائر عناصر السلطنة رازحة تحت النير ، كان فخر الدين يهزم
الاتراك في عنجر ويحتل دمشق . وما انقضى قرنان على هذا الحدث حتى كانت
جيوش بشير تعسكر حبال ابواب الآستانة .

انه لنشاط فعال ، وعدائي عند الاقتضاء ، وهو ظاهرة وضمان للمستقبل تيمان
عن حيوية لا تنضب عند هذا الشعب الذي هددته باستمرار السطوة العثمانية وكبحت
من جماحه وغلبته على امره ولكنها ما توصلت يوماً الى ان تصرعه .

ومهما كانت الظروف فان اختلاف مذاهب اللبنانيين ما وقفت يوماً حائلاً
دون اتحادهم في عهد الامراء . والقضية الطائفية نفسها لم يكن لها من وجود .
وهي حقيقة تاريخية من العبث انكارها .

وفضلاً عن ذلك فان لبنان على رغم تفسخ وحدته السياسية وتعرض كينونته للخطر
في السنة ١٨٦١ ، قد استمر وبقي ، وبفعل المهاجرة اشرق في المغرب .

واخيراً في السنة ١٩٤٣ قام اللبنانيون فوراً وبالاجماع على اختلاف مذاهبهم
بما قاموا به ، رافضين في كل حال ان ينضموا الى متطرفي الجانبين في مزايدهم
القوغائية .

فما نحن اذن تجاه كائن اصطناعي موقت البقاء ، بل تجاه كيان قومي له وجوده وتاريخه الخاص به . كيان فيه من الاندماج والحيوية ما ظهرت فاعليته حتى اصبحت السبب في مصائب هذا البلد .

ولئن كان لبنان اليوم لا يحسن القيام برودة الفعل ، ولئن كانت الجهود المبذولة لمعالجة وضعه لا تؤول الى غير الفشل ، فما كان ذلك لانه غير قابل للحياة او لانه غير مستقر التوازن .

ان ذلك يرجع الى اسباب غريبة عن لبنان نفسه والى بعض الشوائب التي ادخلت في جهازه والتي اذا ازيلت تعيد اليه توازنه المحوق بمخطر مصطنع .

الاعتماد على لبنان

في اواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر اوشكت السلطنة العثمانية ان تنهار ، فقد احاطت بها دسائس القصر من جهة والثورة المزمنة التي تتأكل شعوبها من جهة اخرى وتزعزعت هيبة الحكم وكيان الدولة نفسه بسبب نجاح الحلف اللبناني المصري الذي اوجد سابقة خطيرة .

وما كان ليتسنى «للرجل المريض» ان يعيش برغم دائه الدفين لولا «اتفاق الدول» على تلافي انهياره الذي يؤول الى فقدان التوازن بينها .

وكان لبنان ، في قلب السلطنة ، البلد الذي ابدى اكثر ما يكون من النشاط . فقد استطاع ان يضمن لنفسه استقلالاً ذاتياً يوازي الاستقلال الحقيقي . واصبح ، بفضل التوفيق الذي رافق محالفته مع مصر ، خطراً حسيباً يكاد يكون مستمراً على الحالة الرهنة وبالتالي على سلامة التوازن الاوروبي .

ولاجل المحافظة على تلك السلامة وضعت الدول الاوروبية نصب عينها هدفين :

— تعجيز لبنان

— تجفيف حيويته او على الاقل الحد منها حوولاً دون خطره في المستقبل وذلك باعتماد تدابير من شأنها ازالة اية حجة تحتج بها احدى الدول للتدخل — ضد مصلحة سائرهما — في شؤون الدولة العثمانية .

اما وقد تعين هذان الهدفان فقد تبعهما العمل السريع :
 - وقد تحقق الهدف الاول بتدخل عسكري اكره الجيوش المصرية واللبنانية
 على النكوس على اعقابها.

- وتحقق الهدف الثاني بتفكيك لبنان في الحقلين السياسي الاجتماعي
 والاقتصادي وباقامة مصهر دائم للتفسيخ في كلا الحقلين ينطلق منه ما يكفل
 خلق اية محاولة لاحقة للنهوض والتقويم .

فالدواء الوحيد والحالة هذه انما هو بتقويض هذا الجهاز الذي افامته السياسة
 الاوروبية منذ سنة ١٨٤٠ وما خلا ذلك من المبادرات لا يكون الا علاجات
 تفضي الى نتائج ثانوية تعجز حتما عن استئصال داء مجهول السبب وتعزز اكثر
 فأكثر النظرية القائلة بلبنان اصطناعي وبالتالي غير قابل للحياة .
 على انه لا مجال للبحث اليوم في قوة عسكرية يجيشها بلد كلبنان .
 بقي ان ندرس الجهاز الذي أقيم في هذا البلد لاخضاعه نهائياً فلا يشوش
 العناصر التي قام عليها التوازن الاوروبي .

جهاز جهنمي

ان الاسلوب الذي اعتمده يرمي الى تفكيك لبنان سياسياً واجتماعياً والى
 افقاره افقاراً مزمناً بتفكيكه اقتصادياً منعاً له من اعادة تنظيمه .
 تفكيك وافقار ! ان كلتا الوسيلتين اعطت نتائجها الخاصة بها ، تلك النتائج
 التي زادها تفاقماً عمل هاتين الوسيلتين المشترك من جهة وتفاعلها من جهة اخرى .
 وكان من نتيجة ذلك ان تبدلت مواضع الحلقات في سلسلة الاحداث فاصبحت
 النتائج اسباباً حتى تفسخت جميع مظاهر النشاط القومي فردياً كان او اجماعياً .
 ان البحث في مساوية هذه السياسة يعين لنا ان يجب ان نعمل لانتشل البلاد
 ليس من الحفرة بل من المنحدر الذي يقود الى الهاوية .

التفكير السياسي والاجتماعي

الاقطاعية الطائفية

كان لبنان في عهد الامراء امة قوية الشوكة مناسكة الاجزاء لانها امة سليمة العناصر تعيش تحت سلطة امراء تزينهم الوطنية الصادقة والادراك والمرونة .

وكانت البلاد اقطاعات تسيطر في بعضها غالبية مارونية وفي بعضها غالبية درزية واقطاعات اخرى مشتركة يحكمها اصحاب مقاطعات دروز او موارنة دون ما فارق او تمييز .

وكان هؤلاء الاسياد يحكمون تحت سلطة الامير العليا . وكان سلطانهم ، بحسب مفهوم الشريعة الاقطاعية، يتركز على الاقطاع اي على الارض التي يحكمون لا على المذهب الذي تدين به الرعية .

فاذا حدث ان خلا منصب الامارة بسبب انقطاع ذرية الامير الراحل ، عادت الدسائس والمشاحنات بين الاسياد الطامحين الى هذه الامارة ، على غرار ما يحصل في اي بلد آخر .

وفي ذلك العهد نفسه ذرت مبادئ الثورة الفرنسية قرنها في الاقطاعات ذات الغالبية المارونية مهددة اصحاب المقاطعات في امتيازاتهم .

ويستوقف هذان الحدثن نظر المراقب الاجنبي الحاذق فيعين الحطة التالية في زمنين :

— تجريد الامة من رئيسها ، الامر الذي يفتح المجال امام الطامعين في الامارة مع ما يلزم هذا التشاحن من المحاصمات . وبالتالي ، اضعاف البلاد وايقاظ الاضطرابات والدسائس وسائر الحركات العميقة الاذى .

– اقناع الاسياد الدرروز في هذا البلد الذي اصبح يفتقر الى سلطة حقيقية ورئيس مسلم به – ان امتيازاتهم ومصالحهم الشخصية قد اصبحت في خطر جسيم من جراء المبادئ الجديدة المتفشية في المقاطعات المارونية ، وانه يجدر بهم ان يتلافوا امتدادها الى مقاطعاتهم وذلك بوقوفهم تجاه فلاحهم موقف المدافعين عن حياض الدين الذي يهدده دين جيرانهم المتأثر بالافكار الانقلابية .

وكان على الباب العالي ان يساعد في انجاح هذا المشروع الذي يفرق بين اللبنانيين ويؤدي الى اضعاف لبنان وهو يرى في تماسكه خطراً مدهماً .

وما لبثت الحطة الآتفة الذكر ان دخلت في حيز التنفيذ :

– في السنة ١٨٤٠ خلع الباب العالي بموافقة الدول الامير بشير الثاني وجل الدولة الذي كان له من قوة الشخصية ما جعله منقطع النظر يتعذر وجود بديله . وتعاقبت بذهابه سلسلة الاضطرابات والدسائس وخلق الجو الملائم لما تعمدوه من مواصلة الاعتداء على لبنان .

– ان ثورة الفلاحين في كسروان سنة ١٨٤٥ كادت على رغم ما رافق قمعها من قسوة ، تمتد الى المقاطعات الدرزية . فاقنعوا اصحاب هذه المقاطعات محافظة على مراكزهم ، بضرورة استنصار فلاحهم بوجه جيرانهم الذين اظهروهم – لهم بمظهر اتباع المذاهب الآتمة .

وشفعوا كل ذلك بالمساعدات والاسلحة والمؤن .

ولم يبق الا خطوة واحدة حتى تثار حرب اهلية بين الطوائف في هذا البلد الذي سبق ان تزعزت السلطة فيه بزوال رئيسه الذي عز بديله وما تبع ذلك من المنازلات بين اصحاب الاقطاعات . وقد اجتيزت هذه الخطوة على مجازر سنة ١٨٦٠ وخلق هوة بين الطوائف اللبنانية التي اضعفتها وهزت كيائها عشرون سنة من المشاحنات الداخلية واختلال جبل الامن .

ان سنة ١٨٦٠ لم تكن حرباً طائفية لغايات دينية . بل كانت في الجوهر نضالاً اثاره اصحاب مقاطعات تذرعوها بحجة دينية ليدافعوا عن امتيازاتهم المهددة ويبقوا على سيطرتهم .

والسنة ١٨٦٠ لم تكن قط من حيث سببيتها دفعة فورية من التعصب الشعبي ، بل ثورة مقابلة اشعلتها تحوطاً طبقة مهددة في امتيازاتها .

وليس ادل على ذلك من استعراض الحوادث ، فما رجت المذاهب التي زعموا حمايتها الا الدمار والاستعباد .

فمنذ ١٨٦٠ اصبحت قاعدة الاقطاع طائفية بعد ان كانت اقليمية . واصبح صاحب الاقطاع الذي يرى علة وجوده في جود التناحر الطائفي ، يعمل بطبيعة الحال على توسيع الشقاق بين الطوائف اللبنانية المختلفة .

وهكذا بلغت الدول تمام الهدف الثاني الذي توخت الوصول اليه :

ولما كان من مصلحة اصحاب المقاطعات ان تبقى البلاد منقسمة ، فهم لا يمكنهم الا ضم الجهود لاستمرار هذا الانقسام وتفاقم امره .

ويجب التسليم هنا ان السياسة الاوروبية اصابته نجاحاً منقطع النظير :

فقد اصبحت من غير المعقول ان يستعيد لبنان وحدته القومية ما دام حاكموه اعداء طبيعيين لتلك الوحدة .

وتتبع عن هذه الوضعية عيب مزمن يحول دون اية امكانية في انهاء الامة ويفضي الى تسلسل النتائج الآتية :

١ - ان الاقطاعية ، وقد اصبحت تركز على الطائفية ، لا على الاقليم ، يجب ان تنتهي حتماً الى المزايدة الطائفية ، اي الى غوغائية متطرفة تزيد الشقاق الطائفي تفاقمًا .

٢ - انقسم السكان الى فئات سياسية دينية ، واتباع مصالح سياسية مذهبية .

٣ - قد حلت محل المشاغل القومية المصالح الطائفية ، ان لم نقل الانقسامية المتطرفة ، وجميعها مضادة للقومية .

٤ - تقوم الاقطاعية الطائفية بحرب صامتة فعالة على التماسك القومي الذي

يهدد كيانها .

ه - آلت الامة الى مجموعة متنافرة الاجزاء من مذاهب متناحرة متنازعة ومفتقرة الى الوعي المدني .
ولنر الآن كيف تم التفكك الاقتصادي .

التفكك الاقتصادي

افقار لبنان المزمع

من الوسائل المعهودة لاضعاف الفرد افقاره . ومن المسلم به من جهة اخرى ان بافقار البلاد تسهياً لنشاط الشيع فيه .

وقد ارادوا اذن بافقار لبنان ، خلق جو ملائم لانتشار امل التفكك السياسي والاجتماعي الذي المعنا اليه ، وبالتالي تسهيل التدخلات الاجنبية لدى الشيع .

وليس المقصود افراغ الخزينة اللبنانية او جيوب المواطنين ، ولكن تنظيم افقار البلاد بصورة مزمعة ، اعني العمل بطريقة لا يستطيع معها استرجاع ثروة قومية تساعده على النهضة .

وفي هذا السبيل يعملون على تعقيم اقتصادياته واخلال توازنها بتقطيع جغرافي يبيد ما كان يمثل مجموعة اقتصاديه متوازنة .

ويفضي ذلك الى غاية مزدوجة .

- الحيلولة دون ان تتم الاقطاعات الاقتصادية المختلفة بعضها بعضاً وان تلعب دورها في رفع قيمة المجموع .

- حصر موارد كل اقطاع فيه مما يضطر السكان اما الى الهجرة او الى التنازع على تلك الموارد الضئيلة بضراوة تزداد بازدياد فاقة البلاد .

وهكذا اقتطعوا عن لبنان، وذريعتهم حجج طائفية كاذبة، البقاع اهرامه، وثلاثة من مراكزه التجارية الحساسة صيدا وبيروت وطرابلس .

وكانت نتائج هذه الاقطاعات وبيلة على الافراد والجماعات والاضاع ، وهي نتائج كان من شأنها ان تقضي منذ امد بعيد على الامة لو صح انها لم تكن في الحقيقة الا موجوداً اصطناعياً .

ولا اذكر من هذه النتائج الا بعض الامثلة لاطهر مرة اخرى سير التسلسل الذي اشرت اليه آنفاً :

النتائج على الافراد

- دخل في روع اللبنانيين شيئاً فشيئاً ان بلادهم فقيرة بطبيعتها ولا قبل لها ان تقوم بأود بنيتها . انها لذهنية شديدة الخطورة لانها تنافي كل جهد للنهوض .
- واذا كانت الموارد محدودة ، فقد ايقن الناس انه يجب عليهم ان يتدبروا امرهم بكل الوسائل لتملك ما يمكن انتزاعه من الآخرين ، وهي ذهنية شديدة الخطورة ايضاً فيما يختص بالمستوى الخلقى عند الشعب .
واضطر اللبناني ، تقوية لنضاله اليومي في سبيل انتزاع او حفظ موارد بلاده الضئيلة ، ان يستعبد نفسه لمقتدر فانخرط في مصف المصالح المذهبية تحت حماية صاحب اقطاع . وهي ذهنية اشد خطراً من السابقتين لانها تعزز الاقطاعية والطائفية .

النتائج على الجماعات

- ان الفقر ، اذ يكره الفرد على الانضواء تحت راية الاقطاعية الطائفية ، وهي مجوهرها منافية للقومية ، يعزز هذه المذاهب نفسها ويعمل على تفسيح الوحدة القومية .
- الفقر يعقم القوى الحية في الامة ويدفع الى الهجرة المزمنة .
- وهو يقضي على الوعي المدني لانه جاء في المثل « ليس للبطن الجائع آذان » .

- واخيراً يعرض البلاد للتدخلات الاجنبية خلال الشيع المذهبية .

النتائج على الجهاز الحكومي والاداري

الفقر يخلق السياسي المحترف بتحويل الوكالة السياسية الى مؤسسة تجارية .
وفشل محترف السياسة يوازي افلاس التاجر والسياسي اذن لا يدافع عن مصلحة
الامة بل عن مصلحته الشخصية .

- وهو يجعل من الحكومة مجموعة اقطاعية طائفية مجردة من اي طابع وبالتالي
من اية قيمة، ومن النادر ان لم يكن من المستحيل ان تجد فيها رجل دولة حقيقي .
- ويجعل من مجلس النواب سوقاً لمثلي الصوالح الانتخابية الصغيرة .

- ويجول دوائر الدولة الى مزرعة للاقطاعيين وملجأ للمنبوذيين من جميع
المذاهب دخلوا الوظائف بمعزل عن اعتبارات الاستحقاق وبفضل المترجمين .

هذه هي بعض النتائج البارزة الناجمة عن افقار البلاد، وقد اوردها تدليلاً لا حصرأ .

ولنر الآن النتائج الناجمة عن العمل المشترك بين الافقار والاقطاعية الطائفية ،
ولنر تفاعلها .

١ - انه بفعل عملهما المشترك :

- يتضاءل المبدأ القومي حتى تحل محله شبكة مصالح خاصة اقطاعية وطائفية ،
وما هذه الاخيرة الا سند للاولى وحجة لمحايتها .

- يستعبد الحكومة الزعماء المذهبيين وهم مستعدون بدورهم للناخبين .
ولكي يثبت هؤلاء القادة اقدامهم في الحكم يكرهون على التصرف ضد كل منطق
كرجال دولة وفي غالب الاحيان ضد المصلحة القومية .

- واذا اصبحت الوظيفة العامة مستودعاً للعناصر العديمة الاهلية من كل
المذاهب ، فقد تعذر على الادارة ان تقوم بمهمتها على يد عمال كهؤلاء . وتوقف
تصريف الاعمال العادية نفسها حتى اضطر صاحب المصلحة ان يتدبر امره بنفسه ،
وتراكمت القضايا تراكماً رأوا ان يتلافوه بتعيين موظفين اجدد ، الامر الذي زاد

الحالة تفاقماً وضيق نطاق الحلقة المفرغة .

— وتصبح البلاد ، وقد آلت الى هذه الحالة المحزنة ، شديدة التأثر بكل

التيارات وخصها تهجمات المتنكرين لها من الداخل ومن الخارج على السواء

٢ — وانه بتفاعل هذين الحدين :

— يوثق الفقر الروابط بين الاقطاعي الحامي ومحميه ، بين الفرد وحزبه

الطائفي الذي يصبح من متشيعيه المتطرفين باعتبار ان هذا الحزب يحميه ويمثل الوطن في نظره .

— ولما كان الفقر هو سبب وجود الاقطاعية الطائفية فليس من مصلحة

الاقطاعي ان يصبح محميه ذات ثروة . فاذا كان يساعده على قضاء حاجاته ، على الرغم من القانون وعلى حساب الدولة ، فما ذلك الا على شرط ان تبقى علاقته علاقة المسود بالسيد .

— يحرص الاقطاعي على استبقاء زبائنه لانهم قوته الانتخابية بوجه خاص . فهو

اذن مستعبد لهم وبالاخص لـ «كتاتورية» القبضيات» المعيبة التي هي الواسطة بينه وبين جماعته .

هذه هي الوضعية المحزنة التي يبأس الشعب من ان يجد لها مخرجاً ، لا سيما بعد

ان فشلت التدابير التي حاولوها علاجاً لها .

فلنطرح جانباً هذه الاملاحات الجزئية المتعلقة باعراض سطحية . فقد آن

الوقت . بل حتمت الضرورة ، ان نقلع عن الحلول البدائية الفرعية لنتفرغ الى الاصلاح الوحيد الحقيقي الذي يهدف ، لا الى مداواة الاعراض ، بل الى استئصال الداء من مصدره .

ونتساءل عما اذا كان هذا الجمود المسيطر على نظامنا الاقتصادي لا يرجع في

معظمه الى مؤامرة ان لم تكن مقصودة فهي على الاقل فطرية عفوية ، يقوم بها مستثمرو الاقطاعية الطائفية .

— سواء اكانت الاقطاعية القديمة ام الاقطاعية الجديدة على يد محترفي السياسة .

وقد كان من شأن هذه المؤامرة، في هذا البلد الذي استجمعت اجزائه واصبح يتمتع بطاقة عظيمة من الثروة المهمة، انها كانت السبب في استمرار النتائج المرضية القاتلة التي نشأت عن الاعتداء الذي دبر على لبنان في ١٨٤٠-١٨٦٠ وآسف ان اثبت هنا ان ثمة وقائع عديدة تحمل على الظن ان هذه المؤامرة مدبرة .

ولم تعوزنا التنبهات والانذارات، فقد تولاهما كبار اهل الاختصاص والهيئات المختصة امثال السادة النجار، وعبد العال، وكلاب، وجيب، وجمعية الصناعيين، وجمعية التجار، ونقابة اصحاب معامل النسيج الآلي، والمؤتمر الزراعي، وغيرهم .

ولكن كل ذلك لم يفض الى نتيجة .

وهناك ما هو اسوأ، فكم من الخبراء استشاروا وكم من اللجان انشأوا لاجل تخدير الجمهور؟ ولكن لم يأخذوا برأي هذه ولا هؤلاء .

ويمحنا هذا على الظن انهم قصدوا التفرير بالرأي العام الذي اصبح، على كل حال، لا يؤخذ بالاخالفات . وهذا ما يثبت صحة القول « ان الناس على دين ملوكهم » .

واذن، فما كان الشعب طالحاً او مشوباً بعلّة ارثية، ولكن قادته هم الذين يستبقونه في حالة لا يستطيع معها ان يكون الا ما هو، فعلى القادة تقع اليوم تبعات لم يحملها احد من سلفائهم، لانهم، وهم احرار في ان يعملوا في وجهة العلاج الحق، يجمعون عنه تاركين الداء في تفاقمه .

على ان ثمة نواميس جازمة . والاحداث تسير سيراً عاجلاً او بطيئاً، ولكنه سير ثابت الاضطراد لا يكبح جماحه .

يقول الكسي كاريل في تأملاته في توجيه الحياة :

« ان النواميس الطبيعية شاملة جازمة . ولا يمكن تجاوزها دون عقاب في اي بلد كان . وهي لا تنذر قط المتجاوزين على احكامها . فالعقاب والنهي صامتان

على حد سواء»

ان الاقطاعية الطائفية من جهة ، والاقتصاد القلق من جهة اخرى ، وقد تساندا وتفاقم امرهما بفعل كليهما وبتفاعلها معاً ، انما هما الوباءان اللذان انتهيا بلبنان الى حيث هو .

ولكن الداء ، على ما رأينا ، ليس من لبنات نفسه . ولكنه منقول اليه ، فاذا شفي منه وجب ان ينهض .

وعليه يجب ان تكون الاصلاحات اللازمة رامية الى تخليصنا من هذه العلل والى ازالة جميع الحواجز - قادة او اوضاعاً - التي تعترض هذا السبيل .

سأتوخى في القسم الثاني من هذه المحاضرة :

- ايراد برنامج اثناء الامة ، وهو الوسيلة الوحيدة لتحرير الفرد .

- اقتراح الاصلاح السياسي اللازم ، في الحالة اللبنانية الراهنة ، بقصد ازالة لا الاقطاعية الطائفية بفضل التصريحات ، بل مصدر هذه الاقطاعية في حقيقتها .

العلاجات

- يجب التسليم ، ما لم نكن اكفاء ، ان ازالة الاقطاعية الطائفية تقضي بادىء ذي بدء تهيمته المناخ المناسب .

من العبث ان نترقب من الاقطاعيين ان يزيلوا بانفسهم علة وجودهم . واذن يجب الشروع اولا بازالة الحاجة الى الحماية . فاذا يصبح المحمي في غنى عن حمام يستعبد حرابه ، واذ هو يستعيدها لا يبقى حاميه يد عليه .

في الحقل الاقتصادي

يجب ان ينصرف الجد اولا الى اراء البلاد واعادة النشاط اليها .

يجب اذن تحرير الشعب من مركب الاستعباد المسبب عن فقره .

وارى انه يجب العمل على مرحلتين :

— علمنا اولا الحرص في الوقت الحاضر على عدم توزيع جهودنا في مناقشات نظرية لا تجدي فتيلا لكونها سابقة لاوانها ما دام الاقتصاد اللبناني غير قائم في الواقع حتى الآن ، وما دام النشاط الاقتصادي محصوراً في تنازع شديد على بعض وسائل العيش المحدودة .

وقبل ان نضع مبدأ توزيع الثروة وادارة شؤونها ، يجب ان نخلق هذه الثروة ، واذن يقتضينا الامر حصر الجهود في سبيل هذا الهدف الاول . ونكون هكذا قد بدأنا باستعادة القوى الموزعة لجمعها في سبيل هدف مفيد هو تعزيز طاقة « ثرواتنا الطبيعية » .

— والمرحلة الثانية هي العمل على استثمار هذه الطاقة .

ولنتساءل اولا عن طريقة واسلوب العمل .

عندما يتناول البحث وسائل الاصلاح ، يجب التمييز بين امرين تمييزاً يرتكز على مبدأ اساسي قد أدى تجاهله الى فشل السلطات العامة في جميع محاولاتهم حتى اليوم . واني آسف اذ اراني مضطراً الى التذكير بهذا التمييز البدائي الذي لا يقوم بدونه اي نشاط اقتصادي حقيقي سليم ، واعني ان في اقتصاد اي بلد كان فئتين من العناصر :

— العناصر العامة ، ويسمى مجموعها « التجهيز الاساسي » وهي عبارة عن الآلة التي توضع تحت تصرف الافراد تمكيناً لهم من ممارسة جميع وجوه نشاطهم الاقتصادي .

— والعناصر الخاصة بكل وجه من وجوه النشاط تلك

من الثابت اذن انه يجب اولا تأمين العناصر الاولى حتى تستطيع العناصر الاخرى ان تتكون وان تنتج . فكل اصلاح يعني بالعناصر الخاصة باي نشاط اقتصادي قبل ان يعتمد الى حل مسألة التجهيز الاساسي ، انما هو اصلاح مصيره الفشل حتماً . ولكن قبل التحدث عن التجهيز الاساسي ، يجدر استعراض مواردنا لمعرفة التجهيز اللازم لتنميتها .

وهنا يتحتم علينا ان نبحث في قيمة خرافة قد رفعوها الى مرتبة العقيدة الرسمية ،

وهي ان لبنان بلد فقير بحكم الطبيعة والذاتية والوراثة .

ان هذه الخرافة اصل مركب النقص القومي الذي يسيطر في الوضع الراهن على سياستنا الاقتصادية البادية بوجه خاص في صفقة التغير التي يراد منها ان نطلب الى السوريين ان يضموا ثروتهم الى فاقتنا الكلية .

ومهما استدعي هذا المسعى من الغزء ، فان هناك من يستمر على الاعتقاد باكثر ما يكون من السذاجة ان سوريا ستشركنا مجاناً بثرواتها لمجرد علة الاخوة . ولكن عوضاً عن ان نقترح على سوريا شراكة كهذه، لئلا اذا كنا حقيقة من الفاقة بحيث لا يبقى لنا الا ان نمذ الاكف للاستعطاء .

انه مهما زعم مستثمرو الخرافة القائلة بفقير لبنان -- وملتقي هنا اصحابنا ، من الاقطاعي الطائفي الى طفيلي السياسة ، المستفيدين من الحالة الراهنة -- فاني اجزم ان لبنان ، منذ استجماع اجزائه سنة ١٩٢٠ وبفضل التطورات العلمية التي كانت سبباً في تقدمه من ذلك الحين ، قد اصبح في مصاف البلدان المتمتعة بطاقة من الثروة ، هي نسبياً من اهم الثروات في العالم .

لها نظرة سريعة في امكانيات البلاد تنبىء عن وجود موارد هائلة منشأها المياه . فباستثمار هذه المياه ثروة قومية نادرة المثال .

ان التجهيز الاساسي المفروض على الدولة يقوم بوضع وتطبيق نظام يمكن من استعمال هذه الموارد الى الحد الاقصى .

واني فيما خصني ، قد اعتمدت ، مع السيد البير نقاش ، الطرائق الحديثة التي هي عبارة عن رسم تصميم شامل لاستثمار المياه . وفي عودتي من جولتي في اوروبا والولايات المتحدة حملت معي اليقين ان الاموال متوافرة وان اخراج المشروع الى حيز العمل منوط بنا دون سوانا .

والارقام التي ساوردها لا تحتاج الى تعليق .

ان في لبنان ما يقرب من نصف مليون هكتار قابلة للزراعة في حين انه يقتصر اليوم على استغلال اربعين الف هكتار من الاراضي المحروثة . ففي اليوم الذي

تستثمر فيه المياه فنياً يستعيد لبنان هذه الثروة العظيمة .

ونرى من جهة اخرى ان صناعتنا مشلولة لافتقارها الى الطاقة الكهربائية ، بينما هناك خمسة مليارات وثلثمائة وعشرون مليون كيلوات تذهب سنوياً ضياعاً وهدراً . وبينما تعتقد اهم اوساط المال ان استثمار مياه لبنان تجعل منه يابان الشرق الاوسط .

ولكي ندرك درجة الاهمية التي يمكن ان يتبوأها لبنان في الاوقات الحاضرة ، حسبنا ان نذكر ان السيد بيار جورج استاذ جغرافيا الطاقة في السوربون يصنف البلدان في سلسلة التطور بالاستناد الى ما يستهلكه الفرد من السكان من القوة الكهربائية . ويذكر ان البلد الذي يأتي في الصف الاول انما هو الذي يستهلك فيه الفرد ثلاثة آلاف كيلوات .

والحال ، ان باستطاعة الفرد في لبنان ان يتصرف بخمسة آلاف كيلوات اذا تحقق مشروع تعميم المياه .

على ان هذا التجهيز الاساسي بالمياه وبالطاقة الكهربائية ، يقتضي ان يستكمل برسم تصميم للعامل البشري وتصميم للتمويل . حتى اذا ما اقر مبدأ التجهيز بوضع تصاميم لتلك العوامل الثلاثة الاساسية ، اصبح من الممكن الشروع في تنظيم الاقتصاد اللبناني .

ومن اجل الوصول الى هذه الغاية التي تمكن اللبنانيين من ان يجدوا في بلادهم شروطاً للعمل كذلك التي سمحت لهم بان يصيبوا نجاحاً باهراً في المهجر . يتحتم على الدولة ان تنشئ الاداة اللازمة لتحقيق هذا الامر .

وما من حكومة حتى الآن اعارت هذه الاداة الرئيسية اهتمامها . وما كانت الهيئات التي انشأتها على التوالي الحكومات المتعاقبة الا مرتجلة ارتجالاً سواء اكان من حيث وضعها وتنظيمها او من حيث اختصاصاتها .

ان الدروس العميقة التي باشرتها اقنعتني بضرورة انشاء وزارة للتصميم يقوم فيها مجلس اللغناء الاقتصادي ومجالس خاصة اخرى .

على ان ما يفكرون به اليوم من انشاء مجلس للتصميم والانماء الاقتصادي خارج نطاق وزارة التصميم سيؤول ، برغم استقلال هذا المجلس ، الى فشل اكيد بسبب تكوين هذا المجلس وبسبب تنظيمه واختصاصاته .

اني اعارض اذن طريقة هذه الاداة الاقتصادية الجديدة - ووضح ان النقد ليس موجهاً الى وزارة الاقتصاد الوطني - معتبراً ان البلاد لم يعد من الجائز لها ان تتورط في اختبارات جديدة ، وانها تجاه قضية موت او حياة ، وان الذين يعنيتهم من مصلحتهم الابقاء على الحالة الاقتصادية الحاضرة يجب ان يدركوا انهم قد اصبحوا امام احد امرين :

- فاما ان يذهبوا

- واما ان تموت البلاد

ومقابل ذلك ، نرى ان نتائج اثناء البلاد لا عد لها ولا حصر ، سواء ذلك في الحقل الاقتصادي او في الحقل السياسي والاجتماعي ، اذ تزول علة العلل التي هي مصدر شكوانا اليوم .

ومن اهم تلك النتائج :

- تحرير الفرد وازالة علة وجود الاقطاعية الطائفية وجميع اشتراكات هذا الوباء في الحقل الاجتماعي والسياسية والقومية والادارية .

- قطع دابر البطالة ووقف الهجرة .

- خلق جو من البجوحة يسهل تبديل الهيكل السياسي وهو اساس الاصلاحات التي ساستعرضها .

في الحقل السياسي

فاذا ما زال الفقر ، وهو السند الذي ترتكز عليه الاقطاعية الطائفية ، واصبحت الدعائم الاقتصادية والاجتماعية سليمة بفضل البجوحة ، سهلت بالوقت نفسه ازالة

العوامل التي تقوم عليها هذه الاقطاعية في الحقل السياسي .

ان الاصلاحات التي اعتمدها قادتنا ، منذ قيام الاستقلال ، كانت تنحصر في سير عمل الاوضاع . ولكن لم يفكر احد بامكانية مس هذه الاوضاع نفسها باعتبار انها حرم مقدس .

وفي واقع الحال ، لم يبحث القادة ، حكاماً كانوا او معارضين ، رسميين او غير رسميين ، فيما يجب ان يكون دور الدولة اليوم ، لاعطاء الدولة الاوضاع التي تمكنها من القيام بهذا الدور .

ويبدو ، لدى اعمال الفكر ، ان ما يطلبه لبنان قبل كل شيء ، هو ان يبرأ من الادواء التي نزلت به منذ سنة ١٨٤٠ ، وانه يستجیل تجهيزه باي وضع من الاوضاع قبل ان يصبح سليماً .

والحال ، ان دور الدولة الحالي ، في هذا البلد المريض ، لم يتضح تماماً . لقد مهر لبنان باوضاع لا تنطبق على حقيقة حاله ، الامر الذي تفاقم معه الداء وافسد الاوضاع نفسها .

واذن ، ما هي الاوضاع التي يجب استبدالها حتى تبرأ البلاد ؟

من الثابت انه يصعب التفكير اليوم بحكومة غير ديموقراطية لا يمارس فيها الشعب السيادة .

ان جميع البلدان ، على ما اعرف ، التي تمارس هذه السيادة عن طريق التمثيل ، تزعم انها تؤمن هذا التمثيل بطريقة الانتخاب ، حتى انه كثيراً ما يخلطون بين الديموقراطية - وهي الحكومة التي يمارس فيها الشعب السيادة - وبين النظام الانتخابي - وهو احدى الوسائل التي تهدف الى تأمين ممارسة هذه السيادة على يد ممثلي الامة .

فهل النظام الانتخابي يؤدي الى هذه الغاية ؟ وهل يقوم بمهمته ؟

بما لا جدل فيه ان هذا النظام قد افلس وقصر عن مهمته في جميع بلدان العالم ، بدرجات متفاوتة ، لاسيما في صيغته الاخيرة التي هي الاقتراع العام .

يقول « الكسي كاريل » :

الاقتراع العام نشأ عن عقيدة المساواة بين الافراد . على ان هذه العقيدة ما هي الا هوى من اهواء النفس . اذ ليس الفرد مساوياً لآخر الا بكونه انساناً مثله لا فرد، فضلاً عن انه يجب التساؤل عما اذا كانت بعض المخلوقات المولودة من رجل ومن امرأة تتمتع بالشخصية البشرية .

فهل المسخ الخالي من الدماغ بشر؟ وهل علينا ان نعتبر من البشر ابلهها تنحط تصرفاته العقلية الى حد كبير عن تصرفات الكلب؟ ان الاختلاط بين الرمز والحقيقة حملنا على ان نعطي الواحد الامتيازات نفسها : ولم ندرك انه اذا كان يمكن اعتبار الناس متساوين من الناحية الفلسفية ، فما فم كذلك من الناحية العلمية . فكثيرون من الرجال في فرنسا والولايات المتحدة لا تجاوز سنهم النفسية عشر سنوات . وسن الرشد لا يبلغ قط النضج العقلي . ومع ذلك فان اشباه الرجال هؤلاء هم الذين بفضل الاقتراع العام ، يسمون سياسة الامة بسمتها . «

فاذا ما تأملنا النظام الانتخابي من حيث غائبة الديمقراطية ، نرى انه يؤدي الى خديعة ، بل الى اساءة اثمان حقيقي ، سواء كان من قبل الناخبين او المنتخبين .

— من قبل الناخبين :

ان الجسم الانتخابي هو من التفاوت بسبب الاختلاف في السن وفي الذهنية وفي النضج السياسي ، بحيث ان كثيراً من الناخبين لا يدركون اهمية التصويت ، فينبثق من هذا الاختيار مجلس لا يصح القول جدياً انه يؤمن تمثيلاً قومياً . واستشهد ايضاً بكاريل حيث يقول :

« ان التحقيق الذي قام به « هر كس » في السنة ١٩١٧ عن الضباط والجنود في الجيش الاميركي اظهر ان ٤٦ من المئة منهم هم دون سن الثالثة عشرة من الناحية « العقلية » .

وحسبنا التذكير بالطريقة التي تجري فيها الانتخابات في معظم البلدان لتقتنع ان الناخب يكاد لا يهتم قط بالمصلحة العامة وبالتالي بمصلحة البلاد . بل ان تصويته

مسير بعوامل شخصية حقيرة ، كالمسايرة والمساومة الانتخابية او الدفاع عن مصالح مادية او التقيد بكلمة الحزب .

- ومن قبل المنتخبين (بفتح الحاء)

ان الشروط الواجب توافرها عند المنتخبين تكاد تكون معدومة في كثير من الديموقراطيات الحديثة . وفي الواقع ان الشروط المفروضة على اجازة سير هي اكثر جدية واطبق على المقتضيات العلمية من الشروط المطلوبة لتمثيل الامة وقيادة مقدراتها .

وان تنفيذ الوكالة النيابية هو والحالة هذه بصورة عامة استعمال سلطة ظاهرة او مستمرة ، فالمنتخب لا يتصرف قط وفق وكالته ، اي وفق مصلحة الامة . بل نخضع لمصالح ناخبه الشخصية ولعنفاتهم الشخصية التي كثيراً ما تشكل خطراً على القومية . وهو في سبيل المحافظة على مصالحه الانتخابية محمول بحكم الطبع على تناسي الصالح العام .

واني اقتصر على ذكر مثل مدهش اورده تشرشل في مذكراته . ففي انكلترا التي تعتبر فيها الاوضاع التمثيلية قدوة في حسن السير والانتظام نرى ان زعيماً سياسياً مدفوعاً بدوافع محض انتخابية ، قد اهمل ، قبيل الحرب الاخيرة ، قضايا جد حيوية لبلاده .

يقول تشرشل :

« ان خطاب بلدوين الذي القاه في مجلس العموم في ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ هو خيف في صراحته . فهو يلقي النور بصدق يقارب الصفاقة على حجج السيد بلدوين . فان اعتراف رئيس وزارة بكونه لم يقم بواجبه في حقل السلامة القومية مخافة ان يخذل في الانتخابات ، انما هو حدث لا سابقة له في تاريخ عاداتنا البرلمانية » .

ان هذا العيب الملازم لسير الاسلوب الانتخابي ، الذي هو عبارة عن وضع يد الجسم الانتخابي على منتخبه ، انما هو ما اسماه « فرانتز فونك برنتانو » بحسب : « ديكتاتورية غير المسؤولين » التي هي ولا شك اسوأ ضروب الطغيان .

وتلك العيوب في لبنان اخطر منها في اي بلد آخر . فالجسم الانتخابي اللبناني مركب من عناصر تتفاوت فيها الذهنية ودرجات التطور والثقافة والنضج المدني تفاوتاً غير طبيعي ، هذا من جهة ، وهي من جهة اخرى موصومة بشائبة مزدوجة وراثية هي الفقر والاستعباد للحزب الاقطاعية الطائفية ، وهي شائبة زادا للنظام الانتخابي تفاقماً . فضلاً عن انه ليس هنالك اي شرط يفرض على المرشح للنيابة ولا اية ضمانات . ومن اجل ذلك رأينا اشخاصاً من اصحاب الشبهات والشوائب يتقدمون للانتخابات ويفوزون فيها بفضل مساهمة عوامل طائفية ومالية وعشائرية لمجرد :

— ان لهم ٢٥ سنة من العمر (وهو العمر التاريخي اما النضج السياسي والمدني فلا نالج بشأنه) .

— انهم يملكون خمسة آلاف ليرة لايداعها .

— انهم لم تصدر بحقهم — عقوبة سائنة

وهكذا نجد ان النظام الانتخابي بتعزيزه الاقطاعية الطائفية القديمة قد اوجد في لبنان اقطاعية طائفية جديدة اسوأ من الاولى ، الا وهي اقطاعية محترفي السياسة العائشين عالة على الامة المتصرفين بجهاز الحكومة والادارة في سبيل « قبضياتهم واخصاء هؤلاء واخصاء الاخصاء .

واذن لقد افلس النظام الانتخابي في اداء رسالته ، وقد افضى الى انكار الديموقراطية بكونه عزز ديكتاتورية الناخب غيرالمسؤول وسخر له مصالح الدولة .

ويجب الاعتراف بجرأة ان مصدر العلال القائمة في هذا النظام ما يروح حتى هذا اليوم مهملاً اهمالاً تاماً . وما كان تأمين حريات التصويت او تعديل الدوائر الانتخابية حداً لنفوذ هذا او ذاك من الاقطاعيين . الا تفاصيل حقيرة لا علاقة لها قط بحقيقة الداء .

فهل هنالك ، بمعزل عن الانتخاب ، طريقة تؤمن حقيقة تطبيق المبادئ الديموقراطية اي حكم الشعب بواسطة الشعب ؟
يدلنا التاريخ على ان احد النظم الذي مارسه الاقدمون في سبيل حكومة

ديمقراطية انما هو النظام الذي طبق في اسبارطه لاختيار «الارخونتس» والذي كان احد العوامل التي قامت عليها عظمة هذه الدولة .

ففي اسبارطه كانوا احدثق منا اليوم في تقدير اهمية اختيار المرشحين للنيابة عن الامة . وفي فرض الشرائط التي تضمن حداً ادنى من الاهلية . فقد كانوا يحددون بادىء ذي بدء الشروط الواجب توافرها في الاشخاص الممكن تعينهم لتمثيل الامة ، ثم يقومون بتعيينهم عن طريق القرعة لمدة معينة .

يصعب الطعن في حسنات هذا النظام العظيمة خصوصاً اذا قيست بسيئات النظام الانتخابي . ومن تلك الحسنات :

— ازالة البغضاء الناشئة عن الحصومات الانتخابية التي تفرق الشعب وتباعد بين اجزائه وتوزع الجهود الفردية .

— ازالة الاقطاعية الطائفية وشكلها الحديث اي الاحتراف السياسي ، وما ينجم عن ذلك من الادواء واخصها طريقة تعيين الموظفين التي هي عبارة عن ايواء عديمي الاهلية في دوائر الحكومة .

— ازالة يد الناخبين عن المنتخبين ، فينصرف هؤلاء الى المشاغل القومية عوضاً عن انهاكهم بالوساوس الانتخابية الشخصية . وفي هذا ضمان للتمثيل القومي الصحيح لا لتمثيل الافراد والاحزاب .

وهذا ما يحدوني ان اقترح الغاء النظام الانتخابي وتبني التعيين بالقرعة في اختيار ممثلي الهيئات التمثيلية : فيجري اختيار ممثلي الامة لمدة معينة من المواطنين الحائزين على الاهلية البسيكولوجية والشرعية والحلقية . ولضمان هذه الاهلية يقتضي استجماع شروط قاسية اذا انعدم بعضها كان المرشح غير خليق بالتعيين .

وهذه الشروط يجب ان توضع بالاعتماد الى جميع مقتضيات البسيكولوجية الحديثة . والى جانب مجلس النواب المؤلف على هذه الصورة يقوم مجلس نقابي تمثل فيه جميع الفروع والهيئات الاقتصادية منظمة على الوجه الذي ذكرت .

بيد ان الاحزاب السياسية التي تزعم انها ، كالنظام الانتخابي ، من جوهر الديمقراطية ، ستقف في وجه هذا النظام التمثيلي الجديد وتجهه بسيل من

الاعتراضات ، ولكن تلك الاعتراضات واهية الاساس ايّا كان نوعها ، لاني اعتبر ان دور الاحزاب السياسية يجب ان يقتصر على توجيه الرأي العام ومراقبته . وحالما ينزع الحزب الى الحكم يصبح في مصف محترفي السياسة ، ويغيب عنه عندئذ انه انما انشئ لخدمة فكرة ، تلك الفكرة التي تصبح عنده ثانوية ، فيشوهها ليستعملها سبيلا الى الاستيلاء على الحكم — فيكون مثله مثل الاقطاعيين الذين يستخدمون العقيدة الطائفية في سبيل حماية امتيازاتهم واستبقائها .

فاذا شاء حزب ان يبقى اميناً للمبادئ التي انشئ خصيصاً لحمايتها ، وجب ان يحرص مهمته في توجيه الرأي العام وضبطه ، والا كان خائناً لمثله العليا واصبح شر عدو للتماسك القومي .

وحسبنا للاقتناع بما تقدم ، ان نستعرض ، في بعض البلدان ، تاريخها السياسي في الاربعين سنة الاخيرة .

سيداتي سادتي
احب قبل ان نفترق ، ان اذكر كم مرة اخرى ان داءنا ليس فينا واننا نحمل في ذواتنا وسائل الشفاء منه .

ان هذا الشفاء لن يأتينا من الخارج ولا يعني احداً الا نحن ان نتخلص منه ، وهو امر في متناولنا اذا تذرعنا بالتدابير التي يقتضيها منا هذا الاقتاد القومي . ولكي نهض بالامة علينا ان نستبرئها من تلك الشوائب التي هي مصدر الحالة التي تتخبط فيها .

وفي هذا السبيل يجب ان نزيد في ثروة البلاد باستثمار مواردها العظيمة الى اقصى حد ، وان ننبد الاوضاع السياسية التي هي اصل بلائها .

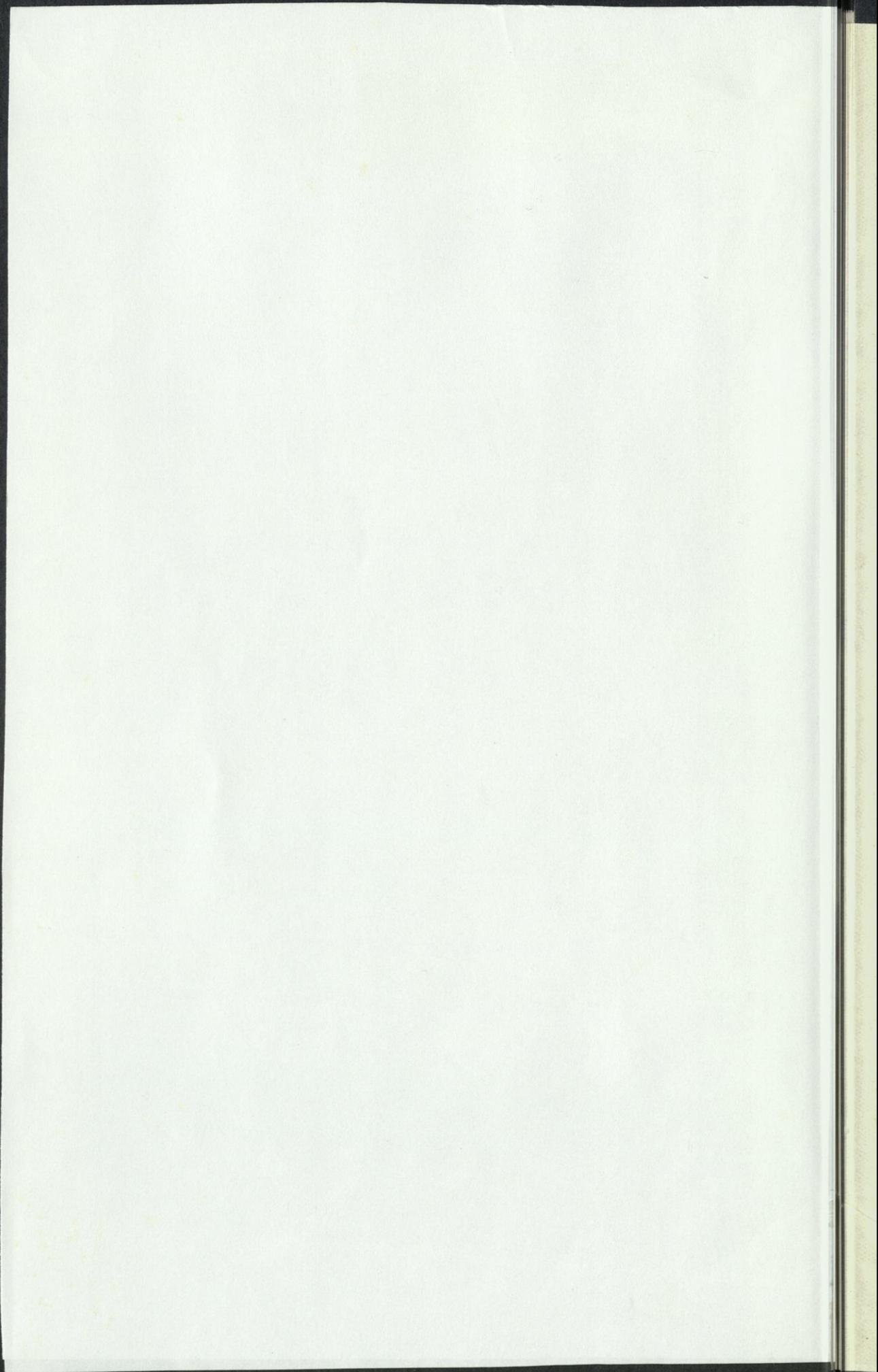
ولا يجوز ان يقتصر الامر على الاصلاح بترقيع الادوات السياسية والاقتصادية التي افلست ، بل لاصرف النظر عنها واستبدال غيرها منها . ولا انكر ان الجرأة هي الاساس لاجل بلوغ الغاية . وانها اول ما يتسلح به المرء للتصعيد في المنحدرات . ولكن الواقع ، ان قادتنا بافتقارهم الى هذه الجرأة البدائية يكونون قد قصرُوا عن اداء الواجب وبرروا صحة هذا القول

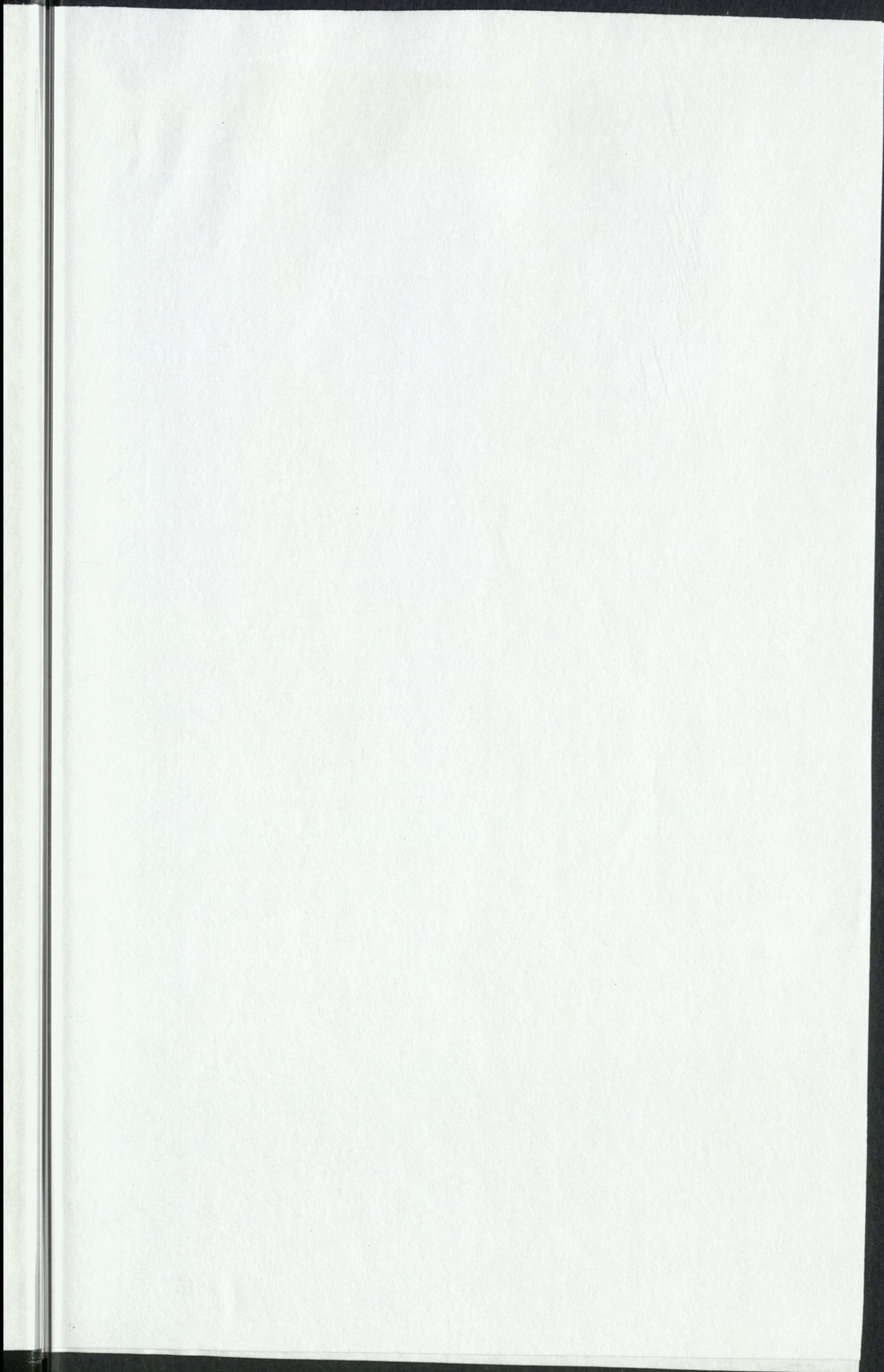
« وكما تكونون يولى عليكم »

ر
نذ
ها
ن
ن
سر
ي
ل
هو
حالة
الى
دية
آة
ت.
وا

LIBRARY OF THE
UNIVERSITY OF TORONTO

IMPRIMERIE DES APPRENTIS LIBANAIS
HAZMIÉ - BEYROUTH - LIBAN





ACUB. LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00410584

CA
320.95692
G322EA

